

Distr.: General
17 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (ت) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢ أذربيجان

* وردت المعلومات في هذا التقرير بعد صدور التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ آب/أغسطس ٢٠١٢]

نظرة عامة

لا تزال الأنظمة التقليدية لتحديد الأسلحة تمثل صكوكاً رئيسية لكفالة الاستقرار العسكري والقدرة على التنبؤ والشفافية. وتؤكد أذربيجان على الأهمية القصوى لأن تنفذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامات كل منها بشأن تحديد الأسلحة التقليدية المعتمدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد وقعت أذربيجان اتفاقاً طشقند المتعلق بالمبادئ والإجراءات المتصلة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام ١٩٩٢، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المعدلة، في عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن أذربيجان لم تصدق على اتفاق طشقند، ومن ثم فإنه لا يشكل واجباً ملزماً له من الناحية القانونية، فإن أذربيجان تطبق وتراقب طوعاً جميع أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وبموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، تؤكد أذربيجان التزامها بتدابير الشفافية من خلال المشاركة في عمليات التبادل العادية للمعلومات والإخطارات واستقبال عمليات التفتيش.

وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن مستقبل نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، يجب أن تستند أي آلية في المستقبل إلى جملة أمور منها أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المعدلة، وأن تنص على أن تتولى الدولة الطرف المسؤولة والرقابة في ما يتعلق بجميع الأسلحة والأعتدة التقليدية ومراقبتها، تحددها في ذلك آلية جديدة ضمن مجال تطبيقها؛ وأن تنص على أن يوجد، ضمن مجال تطبيقها، قوات عسكرية لدولة طرف على الأراضي المعترف بها دولياً بأنها تابعة لدولة أخرى، وفقاً للقانون الدولي، والموافقة الصريحة من الدولة الطرف المضيفة؛ وأن تعيد النظر في الحدود القصوى للأسلحة والأعتدة التقليدية التي يسمح بها نظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بحيث يعكس مجموع الأسلحة على نحو أفضل الظروف الأمنية الراهنة والمعايير الموضوعية في منطقة تطبيقات المعاهدة الفعلية ومقتنيات الأعتدة التي تقيدها المعاهدة، حسب الاقتضاء، وألا تطبق إلا في أوقات السلم.

انتهاك أرمينيا معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

بإمكان أي نظام لتحديد الأسلحة التقليدية، من حيث كونه ترتيباً سياسياً عسكرياً معقداً، أن يكون فعالاً حقاً شريطة أن يكون هناك قدر عالٍ من الالتزام بالسلام من جانب الأطراف فيه، وأهم من ذلك كله، أن يكون ثمة احترام شديد لقواعد القانون الدولي ومبادئه، التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام لتحديد الأسلحة.

العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في منطقة جنوب القوقاز هو استمرار احتلال أرمينيا غير المشروع أراضي أذربيجان. فالمبدأ الأساسي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هو التزام الدول الأطراف فيها بمقتضى القانون الدولي "بالامتناع في إطار علاقاتها المتبادلة وكذلك في علاقاتها الدولية على وجه العموم، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي شكل آخر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة". لقد ارتكبت أرمينيا انتهاكاً صارخاً لهذا الالتزام القانوني الدولي باستخدامها القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، والقيام بعملية تطهير عرقي هناك وإنشاء كيان عرقي انفصالي تابع لها على الأراضي المحتلة. لقد جرى الاعتراف دولياً، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، بأن منطقة داغليق كاراباخ (ناغورنو كاراباخ) والمقاطعات السبع المحيطة بها التابعة لأذربيجان تقع تحت الاحتلال العسكري الأرميني.

وهناك مبدأ أساسي آخر من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الذي تنتهكه أرمينيا بشكل صارخ وهو مبدأ "موافقة الدولة المضيفة" الذي تحدده المادة الرابعة (٥) من المعاهدة، حيث تنص على أنه لا يجوز لأي دولة طرف أن تركز قوات مسلحة تقليدية في أراضي دولة طرف أخرى من دون موافقة تلك الدولة الطرف. وفي الواقع، فإن أرمينيا لا تزال ماضية في بناء وجودها العسكري في الأراضي المحتلة في أذربيجان. وفي انتهاكٍ لالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نشرت أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة أكثر من أربعين وحدة قتالية مجهزة تجهيزاً جيداً مع ما يصل إلى ٣٥٠ دبابة، و ٣٩٨ مركبة قتالية مدرعة، و ٤٢٥ منظومة مدفعية (عيار ١٠٠ مم وما يزيد عن ذلك) وما يقرب من ٤٥٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين. غير أن أرمينيا تعلن رسمياً أنها لا تملك على الصعيد الوطني سوى ١١٠ دبابات و ١٤٠ مركبة قتالية مدرعة و ٢٣٩ منظومة مدفعية (عيار ١٠٠ مم وما يزيد عن ذلك) و ٤٦٨٠٤ أفراد عسكريين. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، حصلت أرمينيا على ٢١ دبابة و ٦١ مركبة قتالية مدرعة و ٥٤ منظومة مدفعية، ولكنها لم تعلن ذلك. وبذا يصبح العدد

التراكمي لأصناف الأعتدة المعلنة والأعتدة غير المعلنة التي تخضع لتحديد المعاهدة والتي تملكها أرمينيا، ٤٨١ دبابة، و ٥٩٩ مركبة قتالية مدرعة، و ٧١٨ منظومة مدفعية، فضلا عن ٩١ ٨٠٤ أفراد عسكريين.

إن العدد الإجمالي لما لأرمينيا من أعتدة معلنة وغير معلنة وأفراد عسكريين محددين بموجب المعاهدة يعطي صورة واضحة عن المدى الذي بلغه هذا البلد في تجاوزه الحد المسموح به بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهكذا، وفقا لاتفاق طشقند لعام ١٩٩٢، لا يسمح لأرمينيا باقتناء سوى ٢٢٠ دبابة قتالية، و ٢٢٠ مركبة قتالية مدرعة و ٢٨٥ منظومة مدفعية، في حين لا يمكن أن يكون للقوات المسلحة الأرمينية، بموجب القانون الختامي للتفاوض المتعلق بقوام القوات المسلحة التقليدية من الأفراد في أوروبا ما يتجاوز ٦٠ ٠٠٠ فرد.

بإمكان أرمينيا أن تقوم بسهولة بنقل أعتدة عسكرية، محصورة ومسجلة، من أراضيها إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان من دون أي كشف عن ذلك وفقا لما تستوجبه معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وفي إطار تدابير الشفافية للأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة. وهكذا، فعلى سبيل المثال، فإن الأسلحة التي عرضت في العرض العسكري الذي نظم في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ في مدينة خانكيندي الواقعة في منطقة داغليق كاراباخ المحتلة التابعة لأذربيجان تدل على أن أرمينيا تمارس خرقا لالتزاماتها بوصفها المستخدم النهائي في إطار عمليات استيراد الأسلحة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، قيامها بتصدير أو نقل الأسلحة المشتراة من دون أن تحصل على موافقة الدول المصدرة، وعدم الإبلاغ عن هذه العمليات. بموجب آلية تبادل المعلومات القائمة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن الحقائق الواردة في الوثيقتين A/66/808-S/2012/330 و A/66/829-S/2012/427 تؤكد مرة أخرى تجاهل أرمينيا الواضح التزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن الالتزامات الخاصة بها في إطار نظم الرقابة الموجودة على الأسلحة التي هي طرف فيها.

إن استمرار احتلال أرمينيا أراضي أذربيجان، وسياستها الحربية وانتهاكات وقف إطلاق النار المتكررة من جانب قواتها المسلحة، بما في ذلك الهجمات التي تشن على أهداف عسكرية ومدنية في أذربيجان، وقيام القيادة في أرمينيا بالترويج بصورة علنية لأفكار بغيضة كالكرهية والتعصب لأسباب عرقية ودينية، كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ويتطلب اهتماما ورد فعل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الخلاصة التي يمكن أن تستمد من الحقائق الواردة أعلاه هو أن سياسة أرمينيا القائمة على الاحتلال في تجاهل تام للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا تزال تشكل عقبة رئيسية تعترض تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في منطقة جنوب القوقاز. لذلك، يتعين على أرمينيا أن تسحب فوراً قواتها المسلحة من المنطقة داغليق كاراباخ وأراضي أذربيجان المحتلة الأخرى، من أجل المشاركة بصورة بناءة في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية للتزاع واحترام السلامة الإقليمية للبلدان المجاورة وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، مما يمهد الطريق لتحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائم، وإقامة نظام حقيقي للحد من التسلح في المنطقة.
